السيدة باسمة يوسف وزير العلوم والتكنولوجيا: الميزانية المخصصة لا تغطي ٢٠٪ من احتياجات الوزارة

اجرت اللقاء/ ريتا تيدي تاجر

وزارة العلوم والتكنولوجيا من الوزارات العلمية والبحثية تشكلت بعد سقوط النظام السابق وخلال هذه الفترة اثبتت جدارتها من خلال إنجازات الدوائر العلمية والبحثية بالاضافة الى الدوائر الاسنادية التابعة لها، التي تقوم باعداد الدراسات والبحوث العلمية والمشاركة في المؤتمرات والدورات والمعارض سواءا في داخل العراق او خارجه، وللمزيد من المعلومات حول ما يدور في هذه الوزارة أجرت بهرا لقاءا مع السيدة الوزيرة باسمة يوسف بطرس وزير العلوم والتكنولوجيا وكان لنا معها هذا اللقاء.

- ارجوفي البداية سيدتي الوزيرة تزويدنا بايجاز عن مضامين خطة الوزارة لتوريد المصادر العلمية والتكنولوجية الحديثة الى العراق خلال المرحلة المقبلة؟.

* هناك العديد من الوسائل التي تعتمدها الوزارة لتوريد المصادر العلمية والتكنولوجية الحديثة الى العراق من غير الكتب والمؤلفات العلمية الحديثة التي يسهل الحصول عليها عن طريق شبكات الانترنيت والانفتاح على العالم المتطور من خلال اشتراك الملاكات العلمية المتخصصة في المؤتمرات والندوات والدورات والمعارض العلمية العالمية للاطلاع على احدث الانجازات في مجال اختصاصهم والوقوف على الطرق الحديثة المعتمدة في استخدام التكنولوجيا بمختلف ميادين الحياة، والعمل على ادخالها وفق خطوات ومراحل مدروسة. وخلال الفترة المقبلة فإن الوزارة تخطط لاعتماد مشاريع ستراتيجية تصب مخرجاتها للنهوض بالبنية التحتية للاقتصاد العراقي وذلك بالاعتماد على ما يتم ادخاله واستيعابه من العلوم والتكنولوجيات المعاصرة، فضلا عن ذلك فإن الوزارة تخطط ومن خلال التنسيق مع بقية وزارات الدولة لاستحداث مراكز علمية متطورة في مجالات الصحة والصناعات الغذائية ومعالجة مشاكل التلوث البيئي وتنقية المياه. وكما تعلمون فإن تحقيق ما تقدم يتوقف بالدرجة الاساس على عاملين مهمين، الاول يتعلق بمدى توفر الظروف الامنية المناسبة والثاني يتمثل بتوفير التخصيص المالي اللازم لتنفيذ المشاريع المشار اليها آنفا.

- ما هي الميادين التي يمكن للوزارة ان ترفدها بالتكنولوجيات المتطورة وهل يشمل ذلك مثلا تحديث الصناعات العراقية بالتكنولوجيات الجديدة وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني باستخدام العلوم والتكنولوجيا مثلما الحال في الدول المتقدمة؟.

* ان الاجابة على هذا السؤال يتطلب امرين غاية في الاهمية الاول يتصل بواقع البنية التحتية للبلد وما اصابها من دمار والثاني يرتبط بذلك العدد الكبير من العاطلين عن العمل وما تعرضوا له من تعطيل طاقاتهم وقدراتهم خلال الفترة الماضية في عموم النشاط الاقتصادي، وازاء ذلك فإن الوزارة تفكر حاليا وبجدية في تبني مشاريع تهدف الى تحسين البنية التحتية للبلد وبالتالي تخدم المجتمع بشكل عام والمواطنين بشكل خاص، كمشاريع تنقية وتحلية مياه الشرب ومعالجة الاورام السرطانية باحدث الطرق العلمية والتكنولوجية وازالة اثار التلوث البيئي التي خلفتها السياسات الخاطئة للنظام السابق وادخال نظم الاتصالات الالكترونية في الوزارات. فضلا عن ذلك فإن الوزارة تعمل على تبني مشاريع تؤدي الى ادخال وتحديث المكائن والمعدات التي تساهم في تطوير قطاع الصناعات التحويلية "المنتجات الغذائية، الصناعات البتروكيماوية..الخ" لدوره الفاعل في اضافة طاقات انتاجية يمكن ان تستوعب اعدادا كبيرة من العاطلين عن العمل ويساهم في الوقت نفسه في زيادة تكوين الناتج الوطني الاجمالي.

- معلوم ان استيراد الكتب والمنشورات والدوريات العلمية وترجمتها الى العربية قد تأثر سلبا بالحرب العراقية الايرانية وانعدام وجوده تقريبا ابان فترة الحصار، ما هو دور وزارتكم في اغناء المكتبات العامة والجامعية وتحديث مناهج الدراسات الجامعية والعليا بالاصدارات العلمية الجديدة؟.

* كما اشرنا في اجابتنا على سؤال سابق فإن الوزارة تعتمد سياسة الانفتاح على العالم المتطور باعتماد اساليب غير نمطية يمكن ان يتحقق من خلالها صقل وتحديث المعلومات المعرفية لدى الملاكات العلمية المتقدمة في الوزارة التي تتميز بامكانات ومهارات علمية عالية في تأليف الكتب التخصصية والمنهجية ونشر البحوث والدراسات في الدوريات والنشريات المحلية في مختلف الاختصاصات. ومن جانب اخر فإن معظم الملاكات العلمية المتقدمة في الوزارة تساهم ومنذ زمن ليس بقصير برفد الجامعات والكليات العراقية باسهاماتهم العلمية سواء عن طريق تأليف الكتب المنهجية والاشراف على طلبة الدراسات العليا والقاء المحاضرات على طلبة الدراسات الاولية والعليا أو في تبني المشاريع البحثية المشتركة مع اساتذة الجامعات. في تقديرنا يمكن ومن خلال هذه القنوات اغناء المكتبات العامة والجامعية بالمعارف والمقومات العلمية الحديثة والاهم من ذلك تحديث وتطوير القابليات العلمية لدى الطلبة على مختلف اختصاصاتهم ومراحلهم الدراسية.

- يقال ان العالم الغربي يفرض حصارا غير معلن لتوريد التكنولوجيات الحديثة الى دول العالم الثالث. ما هو تعليق السيدة الوزيرة على ذلك؟ وما هي الحلقات التكنولوجية التي سيسمح للعراق باقتنائها؟.

* ان ما تقولينه صحيح، ولكن في مجال انتاج اسلحة الدمار الشامل التي لا يجني المجتمع والمواطن منها سوى الخراب والدمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما هو الحال بالنسبة للنهج الذي كان يعتمده النظام السابق. فالحالة تختلف كليا عندما يتم التعامل مع التكنولوجيات المعاصرة باسلوب حضاري يرتقي من حيث التخطيط والتنفيذ الى المستوى الذي بدأ التعامل به من قبل العالم المتقدم منذ عشرات السنين وبما يحقق الاستفادة من معطيات التطور العلمي والتكنولوجي الى اقصى ما يمكن وبالاتجاه الذي يؤدي الى زيادة رفاهية الفرد والمجتمع. وفي هذا المجال فقد ورثنا تركة ثقيلة من عدم ثقة المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة بموضوع اسلحة الدمار الشامل بسبب المناورات السياسية المضللة والخاطئة التي كان يسلكها النظام السابق مع تلك المنظمات كالوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلا عن ذلك اخلاله بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية كمعاهدة الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل واتفاقيات روتر دام. وبالتالي فإننا نتوقع من معظم دول العالم المتقدم ان تبادر بتوريد التكنولوجيات الى العراق لا سيما التي تحتل المرتبة الاولى للنهوض بالبنية التحتية وعلى وفق رؤى سياسية وستراتيجية بعيدة المدى تعمل الوزارة على صياغتها منذ فترة زمنية.

- كيف ترين الدعم المالي المقدم الى وزارتكم للاضطلاع بمهامها، وهل ان التخصيصات المالية الممنوحة الى وزارتكم كافية في المرحلة الحالية؟.

* كما هو معروف فإن معظم دول العالم لا سيما المتقدمة منها، تخصص سنويا المليارات من الدولارات لاغراض البحث والتطوير لما لمخرجات هذا القطاع من دور فاعل في تحقيق زيادة بمعدلات النمو الاقتصادي والارتقاء بميادين الحياة والعمل المختلفة. وازاء ما تقدم فإن المسؤولية الوطنية التي تقع على عاتق الوزارة تتمثل باحداث التغييرات والتطورات النوعية في مختلف حلقات العمل وميادين الحياة في الواقع العراقي وهي مسؤولية تعد كبيرة في ظل الظروف الحالية وما تتطلبه خلال الفترة الزمنية القادمة من احداث عمليات التغيير في مختلف انظمة العمل والانتاج غير المواكبة للتقدم العلمي والتكنولوجي وكذلك في اساليب الادارة والتنظيم الاقتصادي على مستوى البلد وهذا يحتاج بطبيعة الحال الى تخصيصات مالية طائلة. ولكن عند اجراء مقارنة بسيطة بين المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ برامج وخطط الوزارة في النشاط الاستثماري والبحثي وبين التخصيصات المالية التي تمنح الى الوزارة سنويا نلاحظ ان ما يخصص لا يكفي لتوفير نسبة ٢٠% من متطلبات الاجهزة والمعدات والمواد المختبرية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج. فضلا عن ذلك فإن الوزارة تعاني ومنذ اكثر من سنة من عدم كفاية التخصيصات المالية اللازمة لتحسين الرواتب الشهرية التي تدفع للمنتسبين لا سيما من هم في المواقع المتقدمة منها كالباحثين والمختصين من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية. ففي الوقت الذي تؤدي هذه النخبة الدور الوطني في رفد العملية التعليمية في الجامعات والكليات بالمعارف العلمية والتكنولوجية المتطورة نلاحظ عدم الإعتبار للدور الذي يؤدونه عندما تم تمييز الرواتب التي تتقاضاه الملاكات التدريسية في الجامعات مقارنة برواتبهم الحالية.

- الحقت الحروب والأحداث التي شهدها العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة دمارا كبيرا في القطاعات الصناعية والزراعية والتعليمية والبنى التحتية. ما هي أولويات وزارتكم لتحديث أي من هذه القطاعات؟.

* أن الأولويات التي نفضلها في تبني المشاريع على مستوى القطاعات تعتمد كما قلت سابقا على مدى تغطية هذه المشاريع للحاجات الأساسية للمجتمع وإمكانية إحتواء أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، وبالإستناد إلى المنطق الإقتصادي فأن الأولويات يمكن أن تكون وفق الترتيب الآتي:

١. تبني مشاريع ضمن قطاع البناء والإنشاءات وذلك من خلال المساهمة في حملات إعادة الإعمار لتوفر جميع مقوماتها في الإقتصاد العراقي ولا تحتاج إلى توريد أجهزة ومعدات ومكائن معقدة أو خبرات نادرة.

٢. تبني مشاريع تصب نتائجها في خدمة قطاعات الكهرباء والماء والصحة والتعليم والإتصالات لإرتباطها بشكل أساس بتحسين البنية التحتية للإقتصاد العراقي.

٣. تبني مشاريع تصب نتائجها في خدمة قطاع الصناعات التحويلية لما لهذه المشاريع من قدرة على إحتواء أعداد كبيرة من قوى العمل.

- ما هي المصادر المفضلة للعراق لإستيراد التكنولوجيات الحديثة؟ وهل سيقتصر ذلك على الدول الأوربية واليابان والولايات المتحدة؟.

* تستند الوزارة في هذا الجانب الى إعتماد المواصفات العالمية للجودة "الايزو" في إستيراد الأجهزة والمعدات والمكائن التي تحتاجها دوائر الوزارة في تنفيذ برامجها ومشاريعها العلمية، وأن جدوى القرار الخاص بالاستيراد من أية دولة يتوقف على دراسة وتحليل مجموعة من الإعتبارات والمعايير الاقتصادية والفنية التي تضمن تحقيق الفوائد وتقلل من التبعية التكنولوجية والاقتصادية إلى كتلة دولية معينة وأخرى، ونحن نتأمل في هذا الظرف الصعب الذي يمر به العراق من جميع الدول أن تتعاون معنا في هذا المجال.

- ماذا عن الحكومة الألكترونية؟.

* يعد مشروع الحكومة الألكترونية من المشاريع الحيوية لكونه يساهم في بناء القاعدة المادية المتطورة للتعامل بالتقنيات الحديثة في مختلف الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بعمل مؤسسات ودوائر الدولة المختلفة. وإن اعتماد مشروع الحكومة الألكترونية جاء بمبادرة من الحكومة الإيطالية وذلك من خلال المنحة التي قدمتها لعدد من الوزارات لتنفيذ هذا المشروع وباشراف مباشر من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا. ونود أن نوضح في هذا المجال أن تنفيذ المشروع قد تم من خلال التوقيع على اتفاقيتين لمرحلتين في إيطاليا ونحن بصدد التوقيع على الإتفاقية الثالثة خلال الأشهر القليلة القادمة، ولأهمية المشروع وحيويته فقد شكلت لجنة وزارية فنية لإدارة مشروع الحكومة الألكترونية تضم وزارة الاتصالات، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التخطيط فضلا عن وزارة العلوم والتكنولوجيا.

- ما هي أبرز المنجزات التي حققتها وزارتكم؟.

* قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن الوزارة تتألف من "١١" دائرة بحثية هي دائرة البحوث الزراعية وتكنولوجيا الغذاء، دائرة تكنولوجيا معالجة الماء، دائرة علوم وبحوث الفيزياء، دائرة تكنولوجيا الفضاء والطيران، دائرة علوم المواد، دائرة تكنولوجيا المعلومات، دائرة بحوث الكيمياء والصناعات الكيميائية، دائرة المواد الخطرة، دائرة المشاريع الهندسية والتطوير الصناعي، مكتب الاستشارات العلمية و "٦" دوائر إسنادية هي دائرة التخطيط والمتابعة، الدائرة القانونية والإدارية، الدائرة المالية والتجارية، دائرة الرقابة الوطنية، مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي، دائرة المفتش العام، فضلا عن مكتب الإعلام والعلاقات العامة.

ويمكن تلخيص أهم إنجازات الوزارة بما يأتي:

١. في مجال الزراعة:

أنجزت دائرة البحوث الزراعية وتكنولوجيا الغذاء "٧" مشاريع بحثية تركزت في اختبار مقاومة التراكيب الوراثية الواعدة من الحنطة والشعير والباقلاء للأمراض المهمة مثل الصدا والتفحمات والبياض والدقيقي في ظروف العدوى الإصطناعية وإختبار كفاءة مبيدات كيمياوية مختلفة مدخلة في مكافحة أمراض التفحم والصدا في محاصيل الحبوب، تقديم الإستشارات بالمشاركة في الفريق البحثي لنشر التقنيات الحديثة في زراعة الحنطة في محافظات القطر.

٢. في مجال الفيزياء.

مشروع الطاقة الشمسية وبناء القاعدة المادية لليزرات الطبية تصميم وتصنيع نوافذ بصرية الأشعة تحت الحمراء، تصميم نموذجي صفري لأجهزة الحماية لصالح دوائر الدولة وتصنيع وتصميم نموذج صفري لأجهزة الإنارة الإضطرارية لصالح دوائر الدولة: نشر البحوث على المستوى العالمي.

٣. في مجال الطيران و الفضاء.

تصميم وبناء طائرة مسيّرة متعددة الأغراض مختبرات ومعدات ومستلزمات إنتاج الصور الفضائية المساهمة في دراسة إحتياجات وزارة الكهرباء ووزارة الاسكان والاعمار تجهيز خرائط رقمية.

٤. في مجال علوم المواد.

تصنيع مواد ترميم الاسنان.

- كلمة أخيرة تفضل الوزيرة ان تضيفينها؟.

* كما لاحظت ان المهمة الملقاة على عاتق الوزارة كبيرة تحتاج الى دعم من جانب العديد من الجهات وعلى رأسها الحكومة العراقية والوزارات وكذلك المنح المالية التي من المؤمل أن تقدمها الدول المختلفة في الجانب المالي وبما يساهم في تعزيز عمل الوزارة والإرتقاء بأهدافه المستقبلية، ونود أن نؤكد في هذا المجال إن ملاكات الوزارة مهيأة وعلى أتم الإستعداد لإعداد الخطط والبرامج العلمية الطموحة وتنفيذها على مستوى عالي من الكفاءة والدقة وبالتنسيق والتعاون مع وزارات الدولة والمؤسسات الدولية لبناء العراق العظيم.

اسمحي لي سيدتي الوزيرة بتقديم وافر الشكر.

المنسق الإعلامي ومدير برنامج دعم الإعلام العراقي لبرنامج تنمية المجتمع المدني العراقي في حوار مع (بهرا)

حوار وتصوير: صلاح السلطاني

برنامج تنمية المجتمع المدني العراقي، برنامج أُستحدث مؤخراً بعد إنتهاء الحرب في نيسان ٢٠٠٣ وهو برنامج لم يألفه مجتمعنا من قبل. بدأ البرنامج اعماله بإقامة ورش عمل ثقافية وتطويرية وابداعية وفكرية في كافة المجالات منذ الاول من شهر كانون الثاني عام- ٢٠٠٥.

وتستهدف ورش العمل تطوير حركة الاعلام الحرغير المسيس من قبل أية جهة حكومية او حزبية عراقية كانت أم أجنبية، لكون هذا البرنامج يعنى بتثقيف وتطوير مهارات الصحفيين الذين كانوا مغيبين عن الساحة الإعلامية ولم تتح لهم الفرص لمزاولة المهنة بسبب الظروف القاهرة او القسرية او تحت بعض الضغوط النفسية والمعنوية الشخصية، ولتسليط الضوء على فعاليات هذا البرنامج التنموي الثقافي المهم لاصحاب هذه المهنة، التقت "بهرا" الدكتور "كاظم الركابي" المنسق الاعلامي و مدير برنامج دعم الاعلام العراقي:

- الدكتور "كاظم الركابي" اهلاً وسهلاً.

* مرحبتين واهلاً وسهلاً بكم.

- ما هي آلية عمل الورش لبرنامجكم؟.

* في المرحلة الاولى وهي الستة اشهر الماضية التي بدأت منذ تاريخ ١/ ١/ ٢٠٠٥ لغاية نهاية الشهر السادس ضمن خطط برنامجنا، كان مطلوب منا ان نقوم بفتح وتأدية ٤٥ ورشة عمل في مجمل حقول العمل الصحفي والاعلامي والغرض من هذه الورش هو تطوير مهارات الاعلاميين العراقيين بعد أن تم تقييم البرنامج لـ "تصف السنة الاولى". كان البرنامج ناجحاً ومتقدماً استفاد منه حوالي أربعة آلاف من العاملين في الصحافة إذ تم زيادة المهارات الاولية في ميدان العمل الصحفي وبعد أن أحرزنا النجاحات سنقوم بدعم هذا البرنامج للنصف الثاني للـ"سنة الحالية" بـ"مائتي" ورشة عمل تصب في نفس حقول ورش النصف الاول من هذه السنة لكن يكون جهدنا اكثر عمقاً، الا انه قد تقرر بأن تكون ورش عمل الشهر السابع مخصصة للصحفيين العراقيين في مجال تنمية مهاراتهم عن الاطر النظرية والتطبيقات العملية للدستور العراقي، ومن المقرر ان يستفيد من هذه الورش اكثر من اربعمئة صحفي عراقي.

- من اين جاءت فكرة اقامة هذه الورش؟

* جاءت فكرة اقامة هذه الورش بسبب الحاجة الحقيقية للاعلام العراقي بعد ازالة القيود الثقيلة والرقابة نتيجة الاحداث التي مر بها العراق وبعد حالة الفوضى التي عاشها الاعلام العراقي. نحن بحاجة الى مجموعة من القضايا الاساسية التي يجب ان يتسلح بها الصحفي العراقي واولها يجب ان نعيد له عملية ميثاق الشرف او الاسس والمبادئ التي يعمل بها المهني بعيداً عن الفوضى وثانياً هناك مفاهيم لاول مرة تدخل الى العراق وكان الصحفي العراقي يجهلها بسبب الحصار الذي كان مفروضاً على الشعب العراقي.. ثالثاً ان هناك تكنولوجيا يحتاج اليها الصحفي العراقي لأن الصحفي العراقي ما يزال يستخدم الاساليب المتأخرة وهي "الورقة والقلم" في حين ان العالم غادرها منذ زمن طويل.

- هل تم اعداد برنامج متطور لبرنامجكم الحالي مستقبلاً؟.

* اولاً ان برنامجنا لا يقتصر على الورش وانما هو واحد من الانشطة التي نمارسها في هذا البرنامج.. بالنسبة لبرنامجنا يحتوي على العديد من الانشطة وواحدة من هذه الانشطة هي إعادة تأسيس وكالة الأنباء العراقية السابقة وسنحاول ان نعيد اليها الحياة بعنوان جديد هو "وكالة الانباء العراقية الجديدة" والآن نحن بصدد أول دورة تدريبية جديدة التحق بها عشرون صحفياً عراقياً من الكوادر الشابة وهذا النوع من الدورات التدريبية هي الاولى من نوعها وتدخل الى العراق لأول مرة ويطلق عليها تسمية "لعب الادوار" بما معناه قمنا بتهيئة مكان يشبه غرفة الاخبار في اي وكالة انباء عالمية يمارس فيها المتدربون عملية ضخ الاخبار والتقارير وتمكينهم من صياغة الاخبار ومن ثم يمارسون بث الاخبار بعد ذلك.ويجري ذلك من خلال إستخدام التكنولوجيا الحديثة "الايميل" و"الانترنيت" والكومبيوتر وغيرها ويتعلم الصحفي التصوير الفوتوغرافي والديجيتل والاساليب الحديثة الاخرى، ثم يتم ارسالهم الى الشارع من اجل الاستقصاء عن خبر ثم محاولة صياغة خبر. فيعملون كمراسلين وهذا ما نسميه عملية "لعب الادوار". وكما ذكرت انها تقام لاول مرة في العراق وهؤلاء الناس سوف يخضعون لمجموعة من الاختبارات والذي ينجح بهذه الاختبارات سوف يكون مؤهلاً للتعيين في وكالة الانباء العراقية الجديدة.

- هل هناك سماح للمشاركة في ورشكم لغير الصحفيين؟.

* لا.. لا نسمح لأنها معدة اصلاً لتطوير الصحفيين العراقيين وبرنامجنا هو خاص بالاعلام العراقي. نحن طالبنا بحماية الصحفيين والاعلاميين العراقيين من خلال عملية دعم الاتحادات والنقابات والهيئات والروابط الصحفية ومحاولة تأسيس مجلس لهذه الإتحادات والرابطات الصحفية والجمعيات كوسيلة للضغط على الحكومة لسن قوانين لكي تحمي الصحفيين و تعيد لهم حقوقهم في حالة الفصل او الطرد التعسفي من الوظيفة وفي الوقت الحاضر وهي ظاهرة ما تزال تمارس من قبل رؤساء التحرير بكثرة والدليل على ذلك مثلاً قبل فترة اغلقت جريدة النهضة وتم طرد جميع الصحفيين دون ان يحصلوا على حقوقهم التقاعدية او المكافأة لإنهاء خدماتهم لذلك تسعى من خلال هذا اللوبي ان نضغط على الحكومة للتوصل الى حل لمشكلة وزارة الاعلام المنحلة.

- هل هناك فكرة للمطالبة برواتب شهرية رسمية للصحفيين من خلال برنامجكم؟

* هناك من ضمن انشطتنا المشروع الاعلامي وهو مشروع ثقافي واعلامي من وجهة نظر الصحفيين العراقيين لكن نحن لا ننظر للمشروع الاعلامي كمشروع ثقافي واعلامي فقط بل ننظر له كمشروع اعلامي وثقافي وتجاري لأننا سوف نقوم بادخال رؤساء التحرير ومدراء التحرير والقيادات الادارية في الصحف في دورات مكثفة لادارة الاعمال وكيفية الحصول على الاموال مؤسسات حقيقية واسعة من خلالها يمكن ان نجلب لها الاموال ويتم صرف وتوسيع رواتب الصحفيين العراقيين.

- لماذا لا يكون منح شهادات تقديرية معترف بها رسمياً للصحفيين بعد اكمالهم الدورات في ورشكم؟

* نحن نعترف بهذا التقصير من جانبنا، لكننا حصلنا على الموافقات حالياً وبالتالي من الآن فصاعداً سوف نمنح شهادات المشاركة في ورشنا لكل ورشة يشارك بها منتسبوا الصحافة والاعلام.

- بعد ان اثقلنا عليكم بالأسئلة نود سماع كلمة اخيرة؟.

* لا بالعكس لم تثقل علي، وكلمة اخيرة نقول ان برنامج تنمية المجتمع المدني العراقي وخصوصاً برنامج دعم الاعلام يسعى الى تطوير معارف ومهارات الصحفيين العراقيين وكل ما نريده من زملائنا الصحفيين ان يلتحقوا بهذه الورش ويتفاعلوا معها تفاعلاً جدياً وحقيقياً لانها في النهاية تعود بالمنفعة والفائدة